الأمم المتحدة

A/59/390

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥[١]

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاقتراح المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٨٠٠ ٠٤٦ ٣٧٩ دولار[أ]
توصية اللجنة الاستشارية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٨٠٠ ٠٤٦ ٣٧٩ دولار[أ]

(أ) الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١ - قامت اللجنة الاستشارية في الفقرات الواردة أدناه بتحديد التخفيضات التي بلغ مجموعها ٤٠٠ ٣١٢ ٩ دولار، إلا أن اللجنة الاستشارية، للأسباب الواردة في الفقرة ٣٦ أدناه، توصي بالموافقة على كامل المبلغ الذي اقترحه الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بالإضافة إلى تخصيص المبلغ الملتزم به للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتتقدم اللجنة بعدد من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بتكوين البعثة وإدارتها وتنظيمها، بالإضافة إلى ما يتعلق بفرص تحقيق المزيد من الوفورات.

(١) تشمل الإذن بالدخول في التزامات للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٩ أدناه).

011004 011004 04-52677 (A)
0452677

٢ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية في نظرها في تمويل البعثة.

أولا - مقدمة

٣ - تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أذنت، بناء على توصية اللجنة الاستشارية (انظر A/58/809)، بالدخول في التزامات بمبلغ ٨٠٠ ٢٥٩ ٤٩ دولار، الذي وافقت عليه اللجنة الاستشارية بموجب أحكام الفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من أجل إنشاء البعثة (للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وبمبلغ ٥٠٠ ٤٨٠ ١٧٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وتقسيم هذين المبلغين فيما بين الدول الأعضاء (انظر قرار الجمعية العامة ٣١١/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

٤ - وأحيطت اللجنة علما، لدى استفسارها، بأن النفقات بلغت ٠٠٠ ٥٥٦ ٣٤ دولار من أصل المبلغ المخصص للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبلغت نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، باستثناء النفقات الميدانية، ٩٠٠ ٧٩٤ ٥٧ دولار.

٥ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين شغل الوظائف في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤:

فئة الأفراد	الوظائف المأذون بها/المقترحة[أ]	الوظائف المشغولة
الوحدات العسكرية	٦ ٧٠٠	٢ ٧٦١
الشرطة المدنية	٨٧٢	٣٢٠
وحدات الشرطة المشكلة	٧٥٠	-
الموظفون الدوليون	٤٨٢	١٩١
الموظفون الوطنيون	٥٤٩	٣٣٤
متطوعو الأمم المتحدة	١٥٣	٥٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به/مقترح للفترة.

ثانيا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

ألف – الولاية والنتائج المقررة

٦ – تشيد اللجنة الاستشارية بعرض ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي ترتكز على النتائج. بيد أن اللجنة ترى أن هناك مجالا للمزيد من التحسينات، ولا سيما فيما يتعلق بقابلية قياس مؤشرات الإنجاز وصقل العوامل الخارجية.

٧ – وتلاحظ اللجنة أن الهدف الإجمالي للبعثة يتمثل في استعادة السلام والأمن ومواصلة العملية السياسية الدستورية الجارية في هايتي. وعلاوة على ذلك، وبالاستناد إلى الولايات المحددة للبعثة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والأنشطة الداعمة المحددة في تقرير الأمين العام عن هايتي (S/2004/300)، حُددت خمسة عناصر مع بعض الإنجازات المتوقعة وما يتصل بها من مؤشرات الإنجاز والنواتج: ’١‘ تهيئة بيئة آمنة ومستقرة؛ ’٢‘ العملية السياسية؛ ’٣‘ حقوق الإنسان؛ ’٤‘ التنسيق الإنساني والإنمائي؛ ’٥‘ الدعم.

٨ – ويرد في الفقرات من ١٧ إلى ٢٦ أدناه وصف لهيكل البعثة المقترح. وتلاحظ اللجنة أن البعثة ستقوم بإنشاء مكاتب في ١٠ مقاطعات جغرافية، تتألف من مقر البعثة في بور أو برنس، وثلاثة مقار إقليمية، وستة مكاتب مقاطعات (انظر A/59/288، الفقرة ٦).

باء – الاحتياجات من الموارد

٩ – تشمل الميزانية المقترحة للبعثة البالغة ٦٠٠ ٣٠٦ ٤٢٨ دولار والواردة في تقرير الأمين العام (A/59/288)، الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٨٠٠ ٢٥٩ ٤٩ دولار الذي منحته اللجنة الاستشارية لإنشاء البعثة عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٣ أعلاه) واحتياجات الموارد بمبلغ ٨٠٠ ٠٤٦ ٣٧٩ دولار المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الملاك المأذون به/المقترح للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
الوحدات العسكرية[أ]	٦ ٧٠٠
لشرطة المدنية[أ]	٨٧٢
وحدات الشرطة المشكلة[أ]	٧٥٠

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

١٠ - ويبلغ الاعتماد المقترح للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٩٠٠ ٤٠١ ٢٠٤ دولار، (بما في ذلك مبلغ ٧٠٠ ٦٠٣ ١٢ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤). وتغطي الاحتياجات البالغة ٢٠٠ ٨٥٠ ١٤٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، تكاليف النشر التدريجي لـ ٨٤٤ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية، حيث من المتوقع بلوغ القوام الكامل المأذون به في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتم تطبيق عامل تأخير الانتشار بنسبة ١٠ في المائة. وتلاحظ اللجنة أنه تم خلال جلسات الاستماع التي عقدتها، نشر ما مجموعه ٧٧٠ ٢ جنديا في سائر أنحاء منطقة البعثة، بالمقارنة مع خطة النشر المسقطة التي كان يفترض أن يُنشر بموجبها ٩٤٧ ٤ جنديا بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأحيطت اللجنة علما بأن حالات التأخير تعزى إلى المناقشات المتعلقة بمذكرات التفاهم وطلبات إنشاء أفرقة التقييم في بعض الحالات. بيد أنه كان من المتوقع أن ينضم إلى وحدات العمليات التي تم نشرها من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي جنود من إسبانيا وبيرو وسري لانكا والمغرب ونيبال. **وتوصي اللجنة، في ضوء حالات التأخير الواضحة، بتعديل معدل تأخير نشر الوحدات العسكرية إلى نسبة أكثر واقعية تبلغ ١٥ في المائة.** وسيتمثل تأثير ذلك على الميزانية في تخفيض مبلغ ٤٠٠ ٩٢٧ ٥ دولار.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تخصيص اعتماد بمبلغ ٢٠٠ ٦٦٤ ١٧ دولار، لحصص الإعاشة، بكلفة ٨,٤٠ دولار يوميا للشخص في حين أن كلفتها في بعثات أخرى مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان أقرب إلى نطاق ٥ دولار و ٦ دولار على التوالي. وطلبت اللجنة توضيحا للفرق وأحيطت علما بأنه تم توقيع عقد لحصص الإعاشة منذ وقت إعداد الميزانية، يعكس الكلفة الفعلية البالغة ٧ دولار يوميا للشخص، مما يؤدي إلى تخفيض احتياجات نفقات حصص الإعاشة بمبلغ

٤٠٠ ٢٧٠ ٢ دولار. **وتطالب اللجنة ببذل الجهود اللازمة لتخفيض التكاليف في المستقبل حتى تصبح أكثر انسجاما مع تكاليف البعثات الأخرى.**

١٢ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للشرطة المدنية مبلغ ٧٠٠ ١٣٦ ٢٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالاستناد إلى النشر التدريجي لـ ٨٧٢ شرطي، الذي يعكس عامل تأخير النشر بنسبة ٤٠ في المائة. وأحيطت اللجنة علما، أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها، بأنه تم نشر ٤٢٩ شرطي مدني وأن حالات تأخير النشر كانت تعزى غالبا إلى الاحتياجات اللغوية.

١٣ - كما تم تخصيص اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ٨١١ ١٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لتغطية تكاليف ٧٥٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة الذين سيتم نشرهم في ٦ أفرقة يتألف كل منها من ١٢٥ شرطيا، مما يعكس عامل تأخير النشر بنسبة ٣٠ في المائة. وأحيطت اللجنة علما، أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها، بأن الفريق الأردني الذي يتكون من ١٢٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة موجود بالفعل، وأن من المتوقع وصول فريق صيني (٣٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) وفريق من نيبال (٦ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة) قبل نهاية أيلول/سبتمبر.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الملاك المقترح للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥
الموظفون الدوليون	٤٨٢
الموظفون الوطنيون[أ]	٥٤٩
متطوعو الأمم المتحدة	١٥٣

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

١٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ما مقداره ٤٠٠ ٨٧٧ ٦٢ دولار (مبلغ ٢٠٠ ٧٦٧ ٣ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ومبلغ ٢٠٠ ١١٠ ٥٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥). وتغطي هذه الاحتياجات تكلفة ملاك موظفين يبلغ ١٨٤ ١ فردا، منهم ٤٨٢ موظفا مدنيا دوليا، و ٥٤٩ موظفا وطنيا و ١٥٣ من متطوعي الأمم المتحدة.

١٥ - وتشمل التكاليف المتصلة بالموظفين عامل تأخير النشر بنسبة ٣٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٤٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين و ٣٠ في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة. وأحيطت اللجنة علما بأنه تم الشروع في عملية تدبير الموظفين المحليين بالإعلان عن ٥٥١ وظيفة، التي ورد من أجلها ١٠٠ ١٤ طلبا. ووافقت لجنة تعيينات وتنسيب الموظفين المحليين، أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، على ٤٨٢ موظفا محليا وأحيلت توصيات تتعلق بـ ٦٩ موظفا وطنيا إلى دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لإقرارها النهائي. كما تم التأكيد للجنة بأنه تم توظيف ٥٠ في المائة تقريبا من الموظفين الدوليين وهم في وضع التهيؤ للسفر. **وتعتقد اللجنة بأن عامل نشر الموظفين الوطنيين، الذي سيسفر بكل تأكيد عن تجاوز في النفقات تحت ذلك البند من بنود الميزانية نظرا للتوظيف في الوقت المناسب، قد تقابله حالات تأخير في نشر الموظفين الدوليين. وينبغي الإبلاغ عن هذا الوضع في سياق تقرير الأداء.**

١٦ - كما تشجع اللجنة على زيادة الاستعانة بالموظفين الوطنيين، قدر الإمكان، على النحو الذي دأبت اللجنة والجمعية العامة على المطالبة به في الماضي، ولا سيما في مجال الأعمال الإدارية، حيث أُحيطت اللجنة علما بأنه نظرا للجهود المحلية المتعلقة بالإعلان والتوظيف، قد تم التعرُّف على وجود قوة عمل تتسم بالمهارة.

تكوين البعثة

١٧ - أحيطت اللجنة علما بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منظمة على أنها ''بعثة متكاملة ومتعددة الأبعاد من أجل تمكينها من الاستجابة لمختلف الاحتياجات وفقا للولاية التي منحها مجلس الأمن''. وتلاحظ اللجنة من الرسم البياني التنظيمي أن تكوين البعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، يتكون من مجالين أو ركنيين أساسيين: ركن الشؤون المدنية، برئاسة نائب رئيسي للممثل الخاص للأمين العام، الذي يشمل أقساما تهتم بنظام العدل وحقوق الإنسان والأمن والشرطة والشؤون المدنية والمساعدة الانتخابية؛ وركن للشؤون الإنسانية والتنمية، برئاسة نائب للممثل الخاص، الذي هو أيضا المنسق المقيم، ويهتم بنزع السلاح والتسريح والإدماج وتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية، وحماية الأطفال، والمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٨ - وبالإضافة إلى نائبي الممثل الخاص للأمين العام المذكورين أعلاه، هناك قائد القوة، المسؤول عن وضع مفهوم العمليات، وأنشطة النشر وسائر الأنشطة العسكرية، وكبير الموظفين الإداريين، الذي يترأس عنصر دعم البعثة، التابع مباشرة للممثل الخاص للأمين

العام[٢] كما يتصل مكتب الممثل الخاص للأمين العام مباشرة بشعبة الشؤون السياسية والتخطيط، وفرع الشؤون القانونية، ومكتب مراجع الحسابات المقيم، وفرع الاتصالات والإعلام.

١٩ - وأجرت اللجنة الاستشارية تبادلا للآراء مع ممثلي الأمين العام بشأن ما يبدو تطبيقا لهيكل يتسم ببعض أوجه التشابه مع بعثات كبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسبق للجنة أن أشارت إلى شكل سابق من أشكال هذا الهيكل في تقريرها عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/58/806، الفقرات ٢٦-٢٩)، وكذلك في تقريريها عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/58/591، الفقرات ١٥-١٧) وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/58/447، الفقرات ٣٠-٣٧). وفي حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أشارت اللجنة إلى أن الهيكل ''مجزأ ومتضخم القمة'' وأوصت بإجراء استعراض من أجل ''تبسيط الهيكل عن طريق دمج الوحدات الصغيرة مع بعضها أو إدماجها في أقسام أكبر وإلغاء بعض وظائف رؤساء الوحدات وغيرها من الوظائف الرفيعة المستوى، بما في ذلك مكتب الممثل الخاص للأمين العام ونواب الممثل الخاص''. وفي حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لفتت اللجنة الانتباه إلى وجود أقسام ووحدات صغيرة متعددة يرأسها رؤساء من رتبة ف - ٤ و ف - ٥، يشرفون أحيانا على عدد قليل من الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم هيكلية الرتب وازدواجية في المهام.

٢٠ - وأُبلغت اللجنة بأن الهيكل المقترح الآن قد تطور كمتابعة لتقرير الإبراهيمي، استجابة للطابع المتعدد الأبعاد للعمليات الأخيرة، مما ينم عن التغيرات في طبيعة المشاكل أو الصراعات التي يتعين على المنظمة الآن الاضطلاع بدور فيها، فضلا عن الدروس المستفادة. إلا أن هذا الهيكل أو النموذج، الذي يجري تطبيقه على أساس تجريبي، لا يتسم بالجمود؛ فمن الممكن تكييفه مع خصوصيات وتعقيدات كل بعثة، وسيُعدل للتكيف مع التغيرات في الولايات. وفي البعثات المعقدة، سيقوم نائب رئيسي واحد بتولي مهام الإدارة اليومية للعملية عوضا عن الممثل الخاص، ويترك المجال لنائب ثان؛ هو الممثل المقيم عادة، للتركيز على تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية، مما يكفل اتخاذ نهجٍ متكامل ومنسق من شأنه إشراك بقية عناصر منظومة الأمم المتحدة منذ بداية البعثات. وبالتالي يوكل لهذا النائب

(٢) تشير وثيقة الميزانية (A/59/288) إلى أن كبير الموظفين الإداريين يتبع النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام. وأشار الممثل الخاص للأمين العامة، أثناء نظر اللجنة في تقرير الأمين العام، إلى أن الترتيبات الراهنة تنص على تقديم التقارير مباشرة.

الثاني، في العديد من الحالات، دور في تعبئة الموارد المطلوبة المتصلة بأنشطة نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، وكفالة وضع استراتيجية مستدامة للانسحاب.

٢١ - وتقدر اللجنة العمل المنجز حتى الآن، إلا أنها ترى أن الشواغل المعرب عنها في الفقرة ١٩ أعلاه لم تعالج تماما، خاصة فيما يتعلق بضرورة تجنب التجزئة، من أجل التحديد الواضح لمستويات السلطة، وتجنب احتمال تضخم الرتب.

٢٢ - واتساقا مع الآراء المعرب عنها في تقرير اللجنة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/58/806)، توصي اللجنة بأن رتبة نائب الممثل الخاص (لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية)، المحددة الآن برتبة الأمين العام المساعد في الهيكل العام المقترح الآن، ينبغي النظر فيها على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الرتبة الموجودة للمنسق المقيم وبالتشاور مع الصناديق والبرامج الممثلة في منطقة البعثة. وترى اللجنة أنه، ما لم يتم التقدم بحجة واضحة بشأن الوظيفة والمسؤولية تفيد بخلاف ذلك، ينبغي عادة إنشاء هذه الوظيفة برتبة مد - ٢. علاوة على ذلك، تفهم اللجنة أن هذه الوظيفة سيمولها عادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى رتبة المنسق المقيم؛ على أن تقوم البعثة المعنية بسداد أي فرق يطرأ. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن هذا الترتيب سيُراعى في الميزانية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وينبغي تطبيق ترتيب التمويل هذا في البعثات الأخرى.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة أن التقارير تقدم مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام من بعض الوحدات مثل وحدات الشؤون القانونية والإعلام والاتصالات والشؤون السياسية في هذه البعثة، وكذلك في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وتأكد اللجنة أن ذلك يأتي استجابة للدروس المستفادة وينم عن الدعم المباشر لبعض وظائف الممثلين الخاصين في هذه البعثات المتعددة الأبعاد. **إلا أن اللجنة تحذر من النزعة إلى تكرار وظائف البعثة نفسها في مكتب الممثل الخاص للأمين العام أو في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة الكفاءة، والمساءلة، وتحسين الإدارة؛ كما ينبغي ألا يسفر ذلك عن زيادة عدد الوظائف أو مستوى رتب الوظائف المقترحة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام أو في وحدات أخرى.**

٢٤ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تقدم أيضا شعبة الشؤون الإدارية حاليا، تقاريرها مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام، وذلك حسب ما

أشير إليه في الفقرة ١٨ أعلاه. وتشككت اللجنة الاستشارية في مسار الإبلاغ هذا في حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا (انظر A/58/806). **وترى اللجنة أن وظيفة الإبلاغ التي تقوم بها شعبة الشؤون الإدارية ينبغي أن تتم عن طريق النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، مما يكفل وجود نظام للضوابط والضمانات لجميع عناصر البعثة.**

٢٥ - **وكذلك تحذر اللجنة من ازدواجية الوظائف في الوحدات المختلفة أو النزوع إلى تجزئة الوظائف إلى وحدات شديدة التخصص لا سيما حين توجد إمكانية لتجميع الموارد أو دمجها بكفاءة أكبر، كما في الحالة المتعلقة بالوحدات المعنية بحماية الأطفال، والشؤون الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.** إضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن قسم الأمن، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التابع حاليا للنائب الرئيسي للممثل الخاص. **بيد أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن مسارات الإبلاغ المتعلقة بالمسؤولية الأمنية يمكن أن تتحول أو تُكيف بعد اتخاذ قرار بشأن تقرير الأمين العام الشامل عن الأمن المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.**

٢٦ - **وفي حين أن اللجنة تدرك الحاجة إلى إضفاء المزيد من المرونة على الهيكل النموذجي الذي يجري تطبيقه على أساس تجريبي في هذه البعثات المعقدة، توصي اللجنة بتوفير تقييم لهذا الهيكل، استنادا إلى تجربة هذه البعثات، في سياق تقديم ميزانيات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.**

التوصيات المتعلقة بالوظائف

٢٧ - **في ضوء ما ورد في الفقرات أعلاه، تتقدم اللجنة الاستشارية بالتوصيات التالية من أجل إدخال تعديلات فيما يتعلق بإنشاء ملاك الموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:**

- **في مكتب الممثل الخاص، فإن وظيفة المدير المقترح إنشاؤها بالرتبة مد-١، ينبغي أن تكون بالرتبة ف-٥ وعلى أن يساعد المدير موظف من الرتبة ف-٣، بدلا من الرتبة ف-٤. ولا ترى اللجنة حاجة إلى إنشاء وظيفة لمساعد خاص (ف-٥) أو لموظف مراسم (ف-٤) حيث أن الوظيفتين يمكن أن يؤديهما موظف من الرتبة ف-٣. وبالنظر إلى قرب شعبة الشؤون السياسية والتخطيط من هذا المكتب، لا ترى اللجنة ثمة حاجة إلى وجود موظف للشؤون السياسية (ف-٤).**

- **ينبغي تحديد رتبة نائب الممثل الخاص لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية عند الرتبة مد-٢، (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). ولأسباب وردت في الفقرة ٢٣ أعلاه، ينبغي إلغاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام نتيجة للازدواجية في الوظائف مع وحدات أخرى تابعة لهذا النائب.**
- **ينبغي أن يرأس كلا من قسم الشؤون القانونية وقسم الاتصالات والإعلام موظف من الرتبة ف-٥ بدلا من الرتبة مد-١، في ضوء الدعم المتاح من المقر. وينبغي القيام بذلك في كل من القسمين عن طريق إلغاء الوظيفتين من الرتبة مد-١. وينبغي لرئيس قسم الاتصالات والإعلام أن يعمل أيضا بوصفه المتحدث الرسمي.**
- **ينبغي أن يعاد تصنيف رتبة وظيفة رئيس شعبة الشؤون السياسية والتخطيط بتخفيضها من الرتبة مد-٢ إلى الرتبة مد-١.**

وهذه التوصيات مقدمة استنادا إلى فهم أن ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سيعاد النظر فيه في ضوء التقييم المطلوب إجراؤه في الفقرة ٢٦ أعلاه. وسيكون الأثر الناشئ في الميزانية هو تخفيض يبلغ ٦٠٠ ١١٤ ١ دولار.

٣ - التكاليف التشغيلية

٢٨ - تبلغ التكاليف التشغيلية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٣٠٠ ٠٢٧ ١٦١ دولار. ومن جملة هذا المبلغ، يشكل مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٩ دولار تكلفة استبدال معدات نُقلت من مخزونات النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي منذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة وجود اعتماد قدره ٦٠٠ ٠٥٦ ٦٤ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (بما يشمل مبلغ ٢٠٠ ٩٨٠ ٩ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وتغطي الموارد اقتناء المرافق المصنعة مسبقا (١٠٠ ٠٦٧ ٢٠ دولار)، وسداد تكاليف الدعم الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة (٢٠٠ ٩٧٣ ١٣ دولار)، فضلا عن مبلغ ٠٠٠ ٣٨٧ ٣ دولار لأعمال التشييد في الموقع، وتحسين الطرق والمطارات والموانئ البحرية. وتلاحظ اللجنة أيضا وجود مبلغ ٢٠٠ ٠٢٧ ٢ دولار لاحتياجات مصنع معالجة المياه وتعبئتها في زجاجات، حيث يتصل منه مبلغ مقداره ٨٠٠ ٨٣٩ ١ دولار بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وتتوقع اللجنة أن يؤدي ذلك المصنع، بمجرد اكتماله، إلى حدوث وفورات في المبلغ المرصود في الميزانية للإمداد بالمياه المعبأة في زجاجات.

٣٠ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة تحت بند الاتصالات ٧٠٠ ٥٠٣ ٢٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويغطي ذلك تكاليف اقتناء معدات اتصالات تتعلق بإنشاء شبكة الاتصالات في البعثة، واحتياجات متعلقة بالاتصالات التجارية، والدعم التقني المتخصص، والدعم الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك تكاليف استبدال معدات نُقلت من مخزونات النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي (بمبلغ ٩٠٠ ٩٠١ ١ دولار)، ومبلغ ٨٠٠ ٣٧٣ دولار لاقتناء معدات إعلامية.

٣١ - وهناك مبلغ قدره ١٠٠ ٦٩٥ ١١ دولار، للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مقترح لاحتياجات تكنولوجيا المعلومات، لتصل بذلك التكلفة الكلية لاقتناء المعدات إلى ٧٠٠ ٠٨٣ ٩ دولار، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ٧١٢ دولار في شكل تكاليف استبدال معدات نُقلت من مخزونات النشر الاستراتيجي.

٣٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تتضمن الطلبات على الموارد من أجل الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والمرافق والهياكل الأساسية، مهلة زمنية لإكمال المشاريع، وأن تعكس تقارير الأداء حالة تنفيذ المهام التي يجري إنجازها (انظر أيضا A/57/772، الفقرة ١٠٢).

٣٣ - وتغطي الاحتياجات البالغة ٨٠٠ ٨٤٢ ٢٤ دولار للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تحت بند النقل البري، تكاليف تشغيل وصيانة أسطول مركبات يضم ٧٦٤ مركبة. وتشمل تكلفة شراء الأسطول، البالغة ٨٠٠ ٢٠١ ١٩ دولار، مبلغ ٢٥٠ ٦٨٦ ١١ دولار لقاء تكلفة استبدال ٤٦٨ مركبة نُقلت من مخزونات النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي. وهي تشمل أيضا اعتمادا لقطع غيار (بمبلغ ٣٠٠ ٤٧٦ دولار). وطلبت اللجنة توضيحا بشأن حجم المبلغ المخصص لقطع الغيار. وأُبلغت اللجنة بأن الممارسة المتبعة هي رصد مبلغ لاقتناء قطع غيار محددة ضرورية للغاية بالنظر إلى حالات التأخير في الحصول على المعدات التي يجري إصلاحها بموجب ضمان أو في الحصول على قطع بديلة من الموردين. وفي حين أن قطع الغيار واللوازم تقدر، في البعثات المنشأة، بمعدل قياسي هو ١٠ في المائة، فهي تقدر بمعدل يبلغ ٥ في المائة في حالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالنظر إلى أن غالبية المعدات جديدة.

المساعدة الانتخابية

٣٤ - يدعو قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) البعثة إلى مساعدة الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تنظيم ورصد وإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية ''في أبكر وقت ممكن''. وأُبلغت اللجنة بأن الحكومة الانتقالية تعمل على إجراء انتخابات في منتصف العام المقبل وفي آخره. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قسم المساعدة الانتخابية يضطلع بالمسؤولية عن هذه المهام (الوثيقة A/59/288، الفقرة ٤٠)، مما يسهم في تحقيق الإنجاز المتوقع ٢-٣ ويدعم النتائج ذات الصلة في العنصر ٢ من إطار البعثة القائم على النتائج. وتتألف الموارد ذات الصلة من ٢٣ موظفا (٨ موظفون دوليون، وموظفان وطنيان، و١٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة). وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه ليس من المتوخى تعيين موظفين إضافيين لهذا الغرض بالنظر إلى أن القسم مشارك في العملية منذ البداية وأن أنشطة الرصد ستضطلع بها كيانات أخرى.

المشاريع سريعة الأثر

٣٥ - تشمل الاعتمادات بالميزانية موارد تبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لمشاريع سريعة الأثر يتعلق منها مبلغ قدره ٩٧٠ ٠٠٠ دولار بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لاحتياجات ٢٠ مشروعا مصممة لدعم مبادرات المجتمع المدني والمؤسسات العامة، وتيسير جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأُبلغت اللجنة بأنه قد تم استلام ٣٠٠ مشروع مقترح، جرى تقييم ٨٣ منها وحظي ٣١ منها بالموافقة.

ثالثا - استنتاجات اللجنة الاستشارية

٣٦ - ترى اللجنة الاستشارية، واضعة في اعتبارها الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، أن من الممكن إجراء خفض قدره ٤٠٠ ٣١٢ ٩ دولار. وخلال نظر اللجنة الاستشارية في تقديرات الأمين العام، استفسرت اللجنة عن آثار إعصار جين في عمل البعثة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأثر كبير في المرافق والهياكل الأساسية للبعثة نفسها وكذلك فيما يتعلق بالمهام الإضافية التي يطلب من البعثة القيام بها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الأمن لتوزيع الأغذية. بيد أن اللجنة أُبلغت أيضا، بأن الأمين العام لا يعتزم طلب موارد إضافية في هذا الوقت. وبالنظر إلى ما تقدم، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد المبلغ الكامل الذي طلبه الأمين العام بغض النظر عن التعديل فيما يتعلق بعامل تأخير النشر (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، وتكلفة حصص الإعاشة (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، وآراء اللجنة بشأن ملاك موظفي البعثة وأعداد الوظائف المطلوبة

ورتبها (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه). وينبغي بيان الأثر المالي الناشئ في البعثة نتيجة إعصار جين في تقرير الأداء ذي الصلة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

الوثائـــق

- ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/288)
- التقرير المؤقت من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2004/698)
- تقرير الأمين العام عن هايتي (S/2004/300)
- قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤